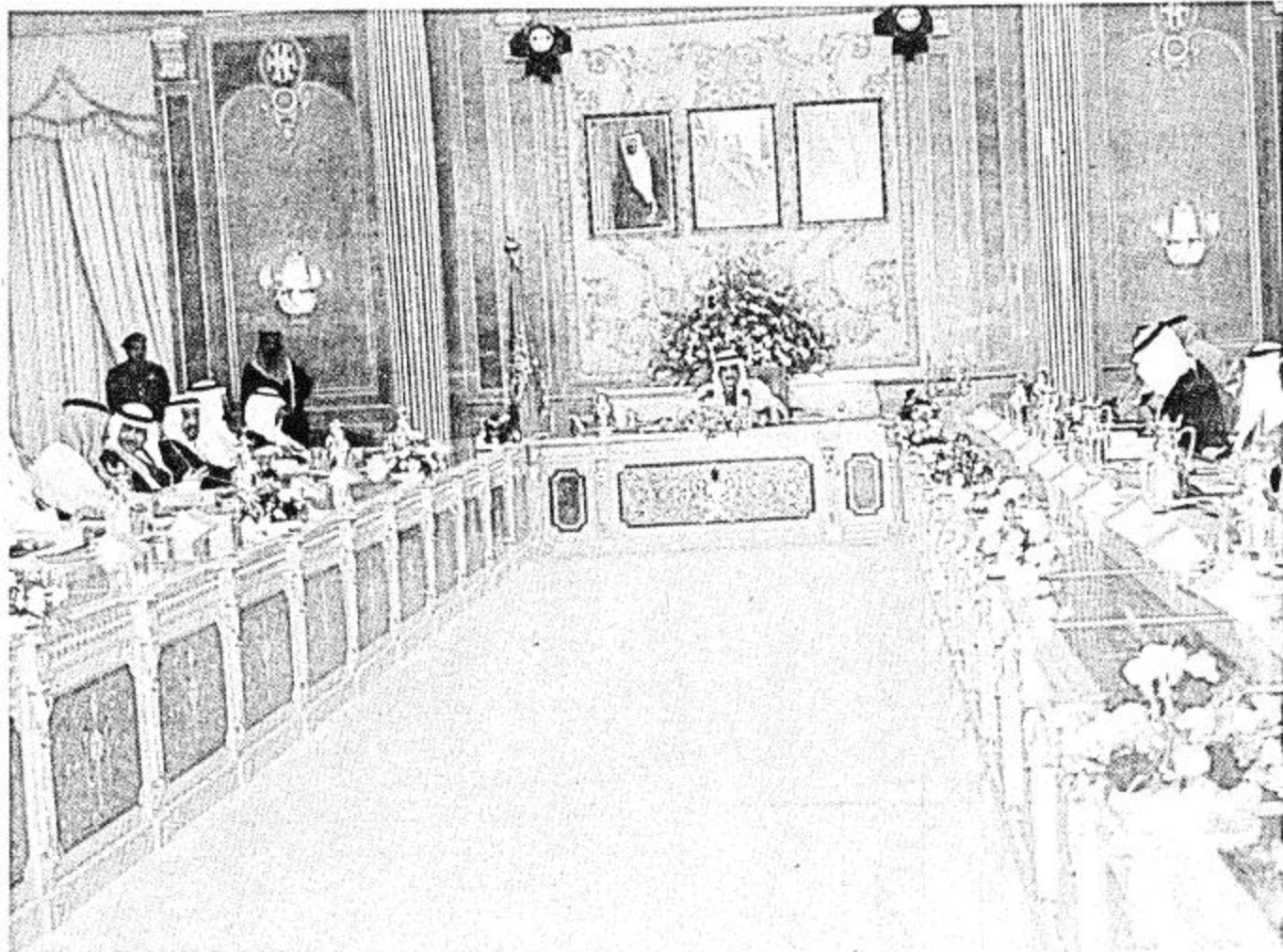


بيان وزارة المالية والاقتصاد الوطني عن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1412/1413 هـ

# الاتحاد الوطني يمر بمرحلة انتماش كبرى



للدعم وتثبيت اسس الانتعاش الاقتصادي وان تساهم في المحافظة على مستوى الانجازات التي حققتها مختلف قطاعات الخدمات خلال السنوات المالية. وبما يكفل الاستمرار في بلوغ الاهداف والامال العريضة التي يوليها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد - حفظه الله - وسمو ولي عهده الامين كل اهتمام ورعاية ومتابعة .. والله من وراء القصد.

٢٠٠٧٪ في عام ١٩٩١ م مقارنة بنسبة ٢٠٧٪ في عام ١٩٨٩ م. وتعزى الزيادة في معدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي الى زيادة الانفاق الحكومي في السنتين الماضيتين والى ارتفاع الطلب المحلي على السلع والخدمات والى التوسع الذي تحقق لبعض القطاعات ومن أهمها القطاع الصناعي الذي يتوقع ان يحقق معدل نمو مرتفع في عام ٩٩١ م بنسبة ٩٠,١٪ والقطاع الزراعي بنسبة ٧٪. وفي الختام تأمل الوزارة ان تكون الميزانية الجديدة اداة

الارتفاع المحوظ في نفقات الفترة الماضية سببه ما استلزمته متطلبات حرب تحرير الكويت واحد وثلاثون الفا ومائة وثمانية عشر مليون ريال للتعليم اثنا عشر الفا ومئتان وسبعة واربعون مليون ريال للصحة والتنمية الاجتماعية سبعة الاف وتسعمائة وتسعون مليون ريال لتنمية الموارد الاقتصادية

بيان الميزانية

يسر وزارة المالية والاقتصاد الوطني ان تقدم فيما يلي عرضاً عن الميزانية الجديدة للسنة المالية 1412/1413 هـ:

ويتضمن الجزء الاول من هذا البيان موجزاً عن النفقات المتحققة في العامين الماضيين يليه ايضاح شامل عن الملامح الاساسية للميزانية الجديدة ويتبع ذلك بيان عن المؤشرات ومعدلات النمو التي حققها اقتصادنا الوطني في السنة السابقة.

اولاً: النفقات الفعلية للعامين الماضيين

كما هو معلوم فقد تم تعديل العمل بالميزانية العامة التي اقرت للسنة المالية 1411/1410 هـ بموجب المرسوم الملكي رقم م/١٤ وتاريخ ١٤١٠/٦/٣ هـ التي قدرت مصروفاتها آنذاك بمبلغ مائة وثلاثة واربعين الف مليون /١٤٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ريال. فشملت السنة التالية 1412/1411 بنفس المصروفات المقررة في السنة السابقة. اما ما تم انفاقه فعلاً خلال السنتين الماضيتين فقد بلغ اربعمائة واثنين وسبعين الفا وثلاثمائة وستين مليون /٤٧٢,٣٦٠,٠٠٠,٠٠٠/ ريال. ويعود سبب الارتفاع المحوظ في النفقات خلال تلك الفترة الى ما استلزمته متطلبات حرب تحرير الكويت الشقيقة من نفقات اضافية.

ثانياً: السنة المالية الجديدة 1413/1412 هـ تبلغ الموارد التي ستوجه للانفاق الحكومي خلال السنة المالية الجديدة مائة وواحد وثمانين الف مليون /١٨١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ريال. وفيما يلي ايجاز للاعتمادات الرئيسية لمصروفات قطاعات التنمية والخدمات:

١- قطاع التعليم ويبلغ مقدار ما خصص له في الميزانية واحدًا وثلاثين الفا ومائة وثمانية عشر مليون /٣١,١١٨,٠٠٠,٠٠٠/ ريال.

٢- قطاع الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية وبلغت مخصصات هذا القطاع في الميزانية الجديدة اثني عشر الفا ومائتين وسبعة واربعين مليون /١٢,٢٤٧,٠٠٠,٠٠٠/ ريال.

٣- قطاع الخدمات البلدية ومصالح المياه .. وخصص لها في الميزانية الجديدة ستة الاف ومائتين وستة وتسعين مليون /٦,٢٩٦,٠٠٠,٠٠٠/ ريال.

٤- قطاع النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية .. وتبلغ مخصصات هذا القطاع في السنة المالية القادمة ثمانية الاف ومائتين وخمسين مليون /٨,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ريال.

٥- قطاع تنمية الموارد الاقتصادية .. ويبلغ اجمالي ما خصص لهذا القطاع في الميزانية الجديدة سبعة الاف وتسعمائة وتسعين مليون /٧,٩٩٠,٠٠٠,٠٠٠/ ريال.

٦- قطاع تجهيزات البنية الأساسية .. وبلغ اجمالي مخصصات هذا القطاع للسنة المالية الجديدة الفين وتسعين مليون /٢,٠٩٠,٠٠٠,٠٠٠/ ريال.

٧- القطاعات العسكرية والامنية .. وبلغ اجمالي اعتماداتها في السنة الجديدة اربعة وخمسين الفا ومائتين وسبعين مليون /٥٤,٢٧٠,٠٠٠,٠٠٠/ ريال.

٨- الاعانات المحلية المخصصة لدعم مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ويبلغ مقدار ما خصص لها في الميزانية الجديدة سبعة الاف ومائة مليون /٧,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ريال.

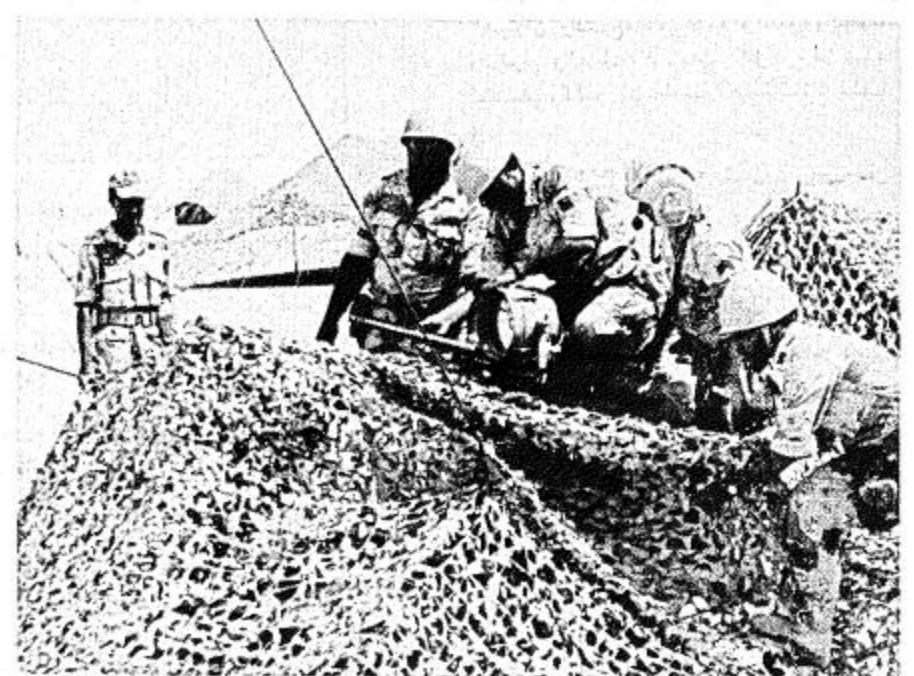
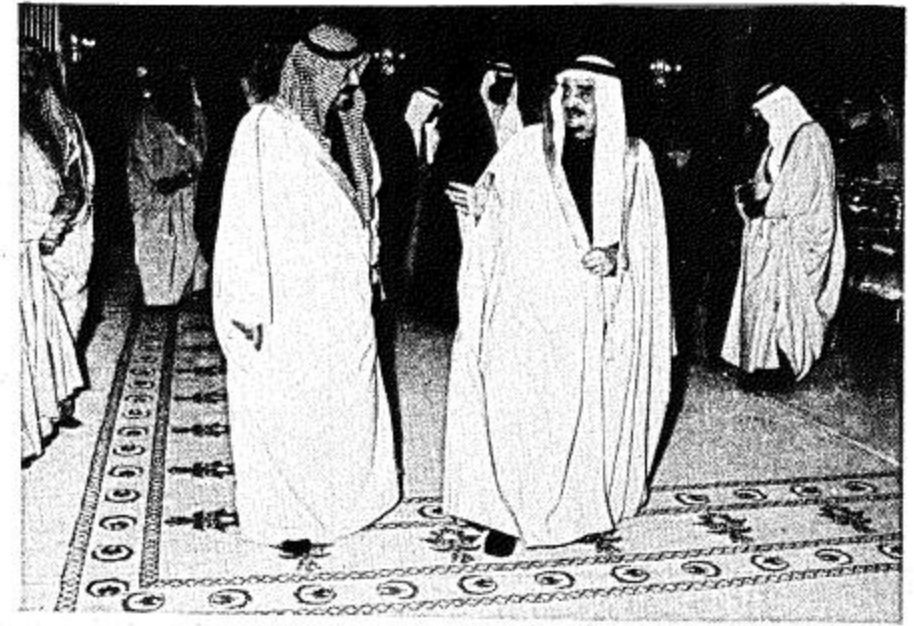
٩- صناديق التنمية المتخصصة:

سوف تواصل صناديق التنمية المتخصصة وهي البنك الزراعي وصندوق التنمية الصناعية وصندوق التنمية العقارية وبنك التسليف نشاطاتها الاعراضية في السنة الجديدة على غرار ما كان قائماً في السنوات السابقة. وتقدر قيمة القروض التي سوف تقدمها الصناديق في العام الجديد بحوالي اربعة الاف وستمائة وستة وثلاثين مليون /٤,٦٣٦,٠٠٠,٠٠٠/ ريال.

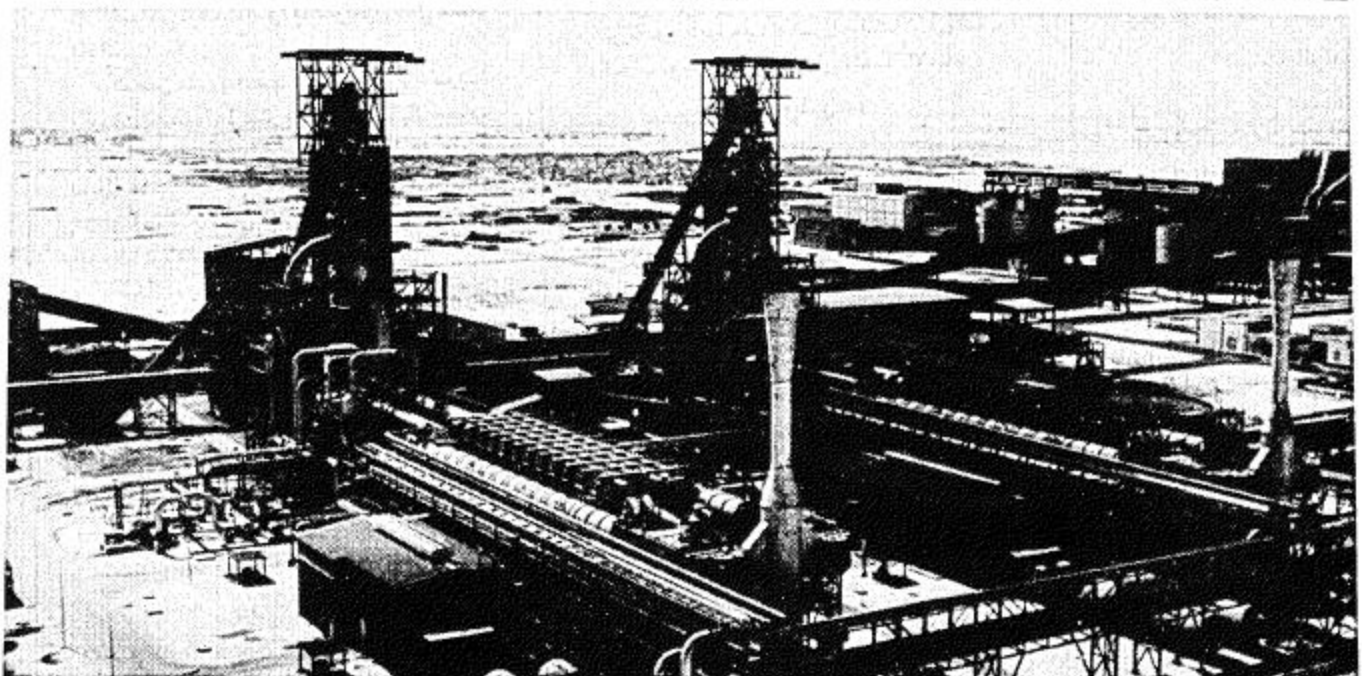
ومن الجدير بالذكر ان القروض التي تقدمها هذه الصناديق تساهم مساهمة مباشرة في زيادة الاستثمارات الصناعية والزراعية والعقارية وزيادة الناتج الوطني اذ انها توفر التمويل الكافي لمختلف النشاطات الانتاجية دون الفائدة وعلى اجال طويلة حيث يتم سداد هذه القروض من الدخل الذي يتحقق من عوائد هذه الاستثمارات.

ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية

تشير البيانات المتوفرة الى ان الاقتصاد الوطني يمر بمرحلة انتعاش كبرى حيث سجل الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي الذي يقيس درجة نمو القطاع الحكومي والاهلي معدلاً للنمو بنسبة ١١,٨٠٪ في عام ١٩٩٠ م وبنسبة



الفان وتسعون مليون ريال لتجهيزات البنية الأساسية  
سبعة آلاف ومائة مليون ريال للاعانات المحلية  
اربعة الاف وستمائة وستة وثلاثون مليون ريال لصناديق التنمية



اربعة وخمسون  
الفا ومائتان وسبعون  
مليون ريال  
للقطاعات العسكرية  
والامنية

سبعة الاف ومائتان وستة  
وتسعون مليون ريال  
لقطاع البلدية والمياه